

# الشيخ سالم بن بدران المعروف بمعين الدين المازني الحلبي المصري

ت قبل ٦٥٧هـ

وما بقي من آثاره

الشيخ عبد الحليم عوض الحلبي

قم المقدسة

المختصر

ظهرت في الحلة نهضة علمية وفكرية منذ تمصيرها على يد الأمير سيف الدولة صدقة بن منصور بن ديبس بن علي بن مزيد الأسدي سنة (٤٩٥ هـ). وازدهرت الحلة بمجالسها العلمية التي تضم الفقهاء والمحدثين والمفسرين والحكماء والأدباء والشعراء، فقصدها كثير من رجال العلم من أقصى البلاد وأدناها. فبرز في الحلة علماء كثيرون، ومنهم المترجم له الشيخ معين الدين أبو الحسن سالم بن بدران بن سالم بن علي المازني المصري من تلاميذ الشيخ ابن إدريس الحلبي (ت ٥٩٨ هـ) وراوٍ عن السيد ابن زهرة الحلبي (ت ٥٨٥ هـ) ومعاصر لجماعة من العلماء.



**Sheikh Salim ibn Badran**  
**Alias Ma'eenul Deen al-Mazini al-Hilly al-Masri**  
**Died before 657AH**  
**One of the Most Prominent Students of Mohammed ibn**  
**Adris al-Hilly**  
**His Life and Heritage**

*Sheikh Abdul Halim Iwadh al-Hilly*

**Abstract**

*A scientific and intellectual renaissance happened in Hilla since it was officially stated a city by the Prince Saiful Dola Sadaqa ibn Mansour ibn Dabis ibn Ali ibn Mazeed al-Assadi (495AH.).*

*The assemblies of Hilla city contained jurists , hadith researchers , ex-egetes , wise people , and poets. Therefore , many scientists , from far and near cities , headed toward Hilla.*

*Many scholars became well-known in Hilla and among them is the biographee sheikh Ma'eenul Deen Abu al-Hassan Salim ibn Badran ibn Salim ibn Ali al-Mazini al-Masri. He was one of the students of sheikh ibn Adris al-Hilly (d. 598AH) and he is the reporter of Sayyid ibn Zahra al-Hilly (d. 585AH).*



## المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، بارئ الخلائق أجمعين ، والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين .

لقد كان للعلماء الأعلام دور كبير في حفظ الشريعة المقدسة وإيصالها للأجيال المتأخرة ، وقد كان دورهم واضحاً في تأسيس العلوم الإسلامية من فقه وأصول و تفسير وكلام ، وقد دونوا ما وصلت إليه أفكارهم ونظرياتهم ، فوصل إلينا ما وصل وفقد الكثير من تراثنا المبارك ، ومما يؤسف له أنّ جهود بعض علمائنا لم يبق منها إلا ما نقل في كتب غيره ، والشيخ سالم بن بدران معين الدين المصري تلميذ الشيخ محمد بن إدريس الحلّي وأستاذ الشيخ نصير الدين الطوسي ، وأحد المظلومين الذين لم يصل لنا من كتبه وتأليفاته ونظرياته الفقهية سوى ما نقله المتأخرون عنه في كتبهم الفقهية .

ونحن في هذا البحث نصبّ جهودنا على التعريف بهذه الشخصية العظيمة ، وما كتبه من كتب ، مع جمع نظرياته الفقهية من كتب من تأخر عنه ، وليكن أوّل كلامنا في التعريف بشخصه الكريم ، فنقول بعد التوكّل على الله تعالى :

## اسمه ونسبه

قال السيد الأمين في أعيان الشيعة: هو الشيخ معين الدين أبو الحسن سالم ابن بدران بن سالم بن علي المازني المصري ، هكذا في بعض المواضع ، وفي بعضها سالم بن بدران بن علي بن معين الدين سالم المازني المصري<sup>(١)</sup> .



ولم يعلم للشيخ معين الدين المصري تاريخ ولادة ولا تاريخ وفاة ، وكلّ ما يعلم عنه أنّه كان تلميذاً لابن إدريس الحلبي المتوفى سنة ٥٩٨ هـ ، ورواياً عن السيّد ابن زهرة الحلبي المتوفى سنة ٥٨٥ هـ ، ومعاصراً لجماعة من العلماء ، تلامذة السيّد ابن زهرة ، وهم شاذان بن جبرئيل القمي ، وابن أخيه أبو حامد محمّد بن عبدالله بن علي ومحمّد بن جعفر المشهدي ، والشريف إدريس بن الحسن الإدريسي .

وكان من تلامذته البرزهي الذي كان حيّاً سنة ٦٦١ هـ ، والشيخ نصير الدين الطوسي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، وعلى هذا يمكننا أن نقول : إنّهُ كان كبيراً مدرّساً يقدرّ عمره بعشرين سنة في الأقل قبل وفاة ابن إدريس .

وأقدم شيء عثرنا عليه يوضح لنا تاريخ وفاته ما وُجِدَ مكتوباً على ظهر رسالة في غسل الجنابة ، مكتوبة بخط الشيخ مهدي بن الحسن النيرمي الجرجاني التي فرغ من كتابتها سنة ٦٥٧ هـ ، ويظهر من دعائه له وفاة الشيخ معين الدين المصري قبل ذلك التاريخ ، كما أنّه قد ترخّم عليه الشيخ نصير الدين الطوسي قبل سنة ٦٧٢ هـ<sup>(٢)</sup> .

أورده الحرّ العاملي في أمل الأمل في حرف الميم بعنوان معين الدين المصري ظانّاً أنّ ذلك اسمه ، مع أنّه لقبه واسمه (سالم) باتّفاق جميع المترجمين ، وكذلك لقبه معين الدين<sup>(٣)</sup> .

وذكر الأفندي في رياض العلماء أنّه رأى بخط الشيخ عبد الصمد أخي الشيخ البهائي في تعليقه على رسالة الفرائض للمحقق نصير الدين الطوسي معزّ الدين ، قال: وهو تصحيف منه أو أنّ النون كتبت بشكل يشبه الزاي<sup>(٤)</sup> .



## أقوال العلماء فيه .

أقدم مدح للشيخ معين الدين المصري ما وجدناه منقولاً من تلميذه الشيخ الخواجة نصير الدين الطوسي، إذ قال في كتاب الفرائض النصيرية في فصل نصيب ذي القربتين والقربات: ولنورد المثال الذي ذكره شيخنا الإمام السعيد معين الدين سالم بن بدران المصري في كتابه الموسوم بالتحجير<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكره العلامة الحلّي في تذكرة الفقهاء، وقال عنه: بعض علماء الإمامية<sup>(٦)</sup>، ونقل أقواله فيها وفي قواعد الأحكام ومختلف الشيعة. ومدحه فخر المحققين في إيضاح الفوائد عند نقل كلامه قائلاً: معين الدين المصري وهو من أعظم علماء الإمامية<sup>(٧)</sup>.

وذكره ابن الفوطي في مجمع الآداب، ووصفه بفقير الشيعة الأديب، أخذ الفقه عن ابن إدريس الحلّي.

وذكره الذهبي في ترجمة الشيخ خوجه نصير الدين قائلاً: قرأ على معين سالم بن بدران المصري المعتزلي الرافضي<sup>(٨)</sup>، ومثله قال الصفي<sup>(٩)</sup>.

وقال الأفتدي في رياض العلماء أيضاً: وجدت بخط بعض الأفاضل على ظهر مجالس المؤمنين للقاضي نور الله التستري نقلاً من خط القاضي المذكور في بعض فوائده هكذا: الشيخ الفاضل معين الدين المصري وهو سالم بن بدران ابن علي المصري المازني قرأ الفقه على الشيخ الفقيه المدقق الفهامة محمد بن إدريس العجلي الحلّي ذكره المحقق الطوسي في رسالة الفرائض والعلامة في وصايا التذكرة في المسائل الدورية<sup>(١٠)</sup>.

وقال الحرّ العاملي في أمل الآمل في حرف الميم: معين الدين المصري كان عالماً فقيهاً فاضلاً نقلوا له أقوالاً في كتب الاستدلال<sup>(١١)</sup>.

وقال الشيخ أسد الله الكاظمي: الشيخ العالم الفقيه الجليل الشّان معين



الدّین سالم بن بدران بن علي المصري المازني طاب ثراه ورفع في الفردوس مثواه، وهو صاحب كتاب التحرير المحتوي على أحكام المواريث أو غيرها أيضاً ولم أقف عليه <sup>(١٢)</sup>.

وقال السيد محسن الأمين: هو عالم فاضل فقيه من مشاهير علمائنا وأجلّاء فقهاءنا له أقوال معروفة في المواريث، أخذ الفقه عن ابن إدريس الحلّي، وأخذ عنه المحقق الخواجة نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي <sup>(١٣)</sup>.

### مشايخه

ذكرنا سابقاً أنّ الذي وصلنا في كتب التراجم أنّ الشيخ معين الدين المصري كان من أجلّاء تلامذة الشيخ ابن إدريس الحلّي، كما أنّه روى عن السيد ابن زهرة الحلبي، ولم نعثر على غيرهما من الأساتذة له ولا حتى في نقل الرواية، وعدم عثورنا لا يمنع من وجود أساتذة له لم يخبرنا التاريخ بهم وعلى أي حال لا بأس بعرض ترجمة مختصرة لهما .

الأول: الشيخ محمد بن إدريس الحلّي.

هو محمّد بن إدريس بن أحمد بن إدريس، وقيل: محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الفقيه الامامي أبو عبد الله العجّلي، الحلّي .

أخذ عن الفقيه راشد بن إبراهيم بن إسحاق البحراني، والسيد شرف شاه بن محمد الحسيني الأفطسي، وروى عن عبد الله بن جعفر الدورستاني كُتب الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ)، وعن السيد علي بن إبراهيم العلوي العريضي، وعربي بن مسافر العبادي الحلّي، وآخرين. وكان متبحراً في الفقه، محققاً، ناقدًا، متقدّ الذهن، ذا باع طويل في الاستدلال الفقهي والبحث



الأصولي ، باعثاً لحركة التجديد فيهما . وكان يقول : لا أقلد إلاّ الدليل الواضح ، والبرهان اللائح .

وصنّف كتباً ، منها : السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي ، خلاصة الاستدلال ، مناسك الحجّ ، مختصر تفسير التبيان للشيخ الطوسي ، وغير ذلك . توفيّ بالحلة سنة ٥٩٨هـ ، وله بها مرقد كبير معروف<sup>(١٤)</sup> .

الثاني : السيد ابن زهرة الحلبي .

هو حمزة بن علي بن زهرة بن علي بن محمد بن محمد بن أحمد بن محمد ابن الحسين بن إسحاق المؤتمن بن جعفر الصادق عليه السلام ، فقيه حلب وعالمها ونقيبها السيد أبو المكارم الحسيني الحلبي ، المعروف بالشريف الطاهر .

ولد سنة ٥١٠هـ في بيت العلم والفقّه والسيادة وسمع الحديث ، وتفقه قبل بلوغه العشرين ، وولي النقابة ، وبرع في الفقّه والكلام ، وصنّف فيهما ، وبعُد صيته ، وردّ على المسائل الواردة عليه من بلدان عدّة .

وصنّف كتباً منها : غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع ، مسألة في تحريم الفقّاع ، مسألة في الرد على من قال في الدين بالقياس وغيرها ، توفيّ بحلب في رجب سنة ٥٨٥هـ<sup>(١٥)</sup> .

### من تلامذته

من المحتم أن يكون قد درس على يد الشيخ معين الدين المصري عدد من الطلاب ولكن كتب التراجم المتناولة بين أيدينا قد نقلت لنا تلميذين درسا على يده المباركة ، وهما :

الأول: محمد بن القاسم البرزهي البيهقي ( . . كان حياً ٦٦١ هـ )



هو محمد بن القاسم بن محمد ، زين الدين البرزهي البيهقي . تفقّه على معين الدين سالم بن بدران المازني المصري وكان من أجلة فقهاء الإمامية ، وله أقوال في الفقه نقلها الشهيد الثاني في كتابه « مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام » ، قرأ عليه جمال الدين محمد بن الناصر الحسيني العراقي الوراميني جملة من الكتب الفقهية ، وله منه إجازة بروايتها ، تاريخها سنة ( ٦٦١ هـ ) ومن هذه الكتب : « الجمل والعقود » و « النهاية » كلاهما لابي جعفر الطوسي ( المتوفى ٤٦٠ هـ ) ، و « الفرائض النصيرية » للخواجة نصير الدين الطوسي ، و « السرائر » لابن إدريس الحلبي ، و « المراسم العلوية » لسأار بن عبد العزيز الديلمي ( المتوفى ٤٦٣ هـ ) وغيرها<sup>(١٦)</sup> .

### الثاني : نصير الدين الطوسي ( ٥٩٧ - ٦٧٢ هـ )

محمد بن محمد بن الحسن ، الفيلسوف ، المحقق الخواجة نصير الدين الطوسي ، ولد في طوس سنة ٥٩٧ هـ ودرس علوم اللغة ، وتفقّه وسمع الحديث ، وشُغف بعلم المقالات ، ثم بعلم الكلام ، وأتقن علوم الرياضيات ، وأخذ الفقه عنه ، وعن معين الدين سالم بن بدران المصري ، وله منه إجازة برواية « غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع » لابي المكارم ابن زهرة ، تاريخها سنة ( ٦١٩ هـ ) ، وأخذ عن كمال الدين موسى بن يونس بن محمد الموصلني الشافعي ( المتوفى ٦٣٩ هـ ) وسمع أيضاً من محمد بن محمد الحمداني القزويني ، وكان نصير الدين قد سار من نيسابور إلى قهستان عند زحف المغول الأوّل بدعوة من متولّي قهستان ناصر الدين عبد الرحيم بن أبي منصور ، فأقام بها معزّزاً ، متفرّغاً للمطالعة والتأليف وبلغ علاء الدين محمد زعيم الإسماعيليين نزول نصير الدين عند واليه ناصر الدين ، فطلبه منه ، فمضى





به إليه في قلعة ( مبمون در ) ، فاحتفى به الزعيم الإسماعيلي.  
وقد صنّف نصير الدين ما يناهز مئة وأربعة وثمانين مؤلفاً ما بين كتب  
ورسائل وأجوبة مسائل في فنون شتى ، منها : شكل القطاع ( مطبوع ) يقال  
له تربيع الدائرة ، تحرير أصول إقليدس ، تجريد العقائد ( مطبوع ) يعرف  
بتجريد الكلام وغيرها ، توفي ببغداد في يوم الغدير - ثامن عشر ذي الحجة  
سنة ٦٧٢هـ<sup>(١٧)</sup> .

### نصّ إجازة الشيخ معين الدين للخواجة نصير الدين

جاء في ( فهرس التراث ) : غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع نسخة  
منه في مكتبة المجلس بخط منصور بن مسلم بن محمد بن مسلم الحجاج  
[ ظ ] بتاريخ ٦١٤هـ برقم ٨٦٣٢١ ، عليها إجازة سالم بن بدران بن علي  
المازني المصري لعزّ الدين الطوسي في ١٨ جمادى الآخرة سنة ٦١٩هـ ،  
وعليها مقابلة النسخة في جمادى الأولى سنة ٦٠٤هـ ، بخط محمد بن محمد  
بن الحسن الطوسي ( ت: ٦٧٢ )<sup>(١٨)</sup> .

وإليك نصّ الإجازة :

قرأ عليّ جميع الجزء الثالث من كتاب «غنية النزوع إلى علم الأصول  
والفروع» من أوله إلى آخره قراءة تفهم وتبين وتأمّل ، مستبحت عن غوامضه ،  
عالم بفنون جوامعه ، وأكثر الجزء الثاني من هذا الكتاب ، وهو الكلام في  
أصول الفقه. الإمام الأجل العالم الأفضل الأكمل البارع المتقن المحقق نصير  
الملة والدين وجيه الإسلام والمسلمين سند الأئمة والأفاضل مفخر العلماء  
والأكابر نسيب<sup>(١٩)</sup> أفضل خراسان محمد بن محمد بن الحسن الطوسي ،



زاد الله في علائته وأحسن الدفاع عن حوابعه ، وأذنت له في رواية جميعه عني وعن السيد الأجل العالم الأوحا الطاهر الزاهد البارع عز الدين أبي المكارم حمزة بن علي بن زهرة الحسيني قاس الله روحه ، ونور ضريحه وجميع تصانيفه وجميع تصانيفي ومسموعاتي وقراءاتي وإجازاتي عن مشايخي ما أذكر أسانيداه وما لم أذكر إذا ثبت عنده وما لعلّي أن أصنفه .  
وهذا خطأ أضعف خلق الله وأفقرهم إلى عفوهم سالم بن بدران بن علي المازني المصري ، كتبه ثامن عشر جمادى الآخرة سنة تسع عشرة وستمائة حامداً لله ومُصَلِّياً على خير خلقه محمد وآله الطاهرين (٢٠) .



# الجزء الثالث من كتابه

قرأ على جميع الخرد الثالث من كتابه بعد الرجوع إلى أصل الأصول  
 والفرع من أوله إلى آخره فقرأه تفهم وتيسر وتواصل مستمعين  
 غوامضه عالم يعرفون حوائجهم والله الخرد الثاني من هذا الكتاب  
 وهو الأهل في أصول الفقه الأهل العالم الفصل الأول البارع  
 المصنف المحقق بصير الملة والدين وحيه الإسلام والمسلمين  
 والأفاضل من العلماء الأكابر سبب وأصله أسرار محمد خير  
 ابن الحسن الطوسي رآه في علايته واختره الذم عن حوايه  
 وأدركه في رده جمعته عن السد لأهل العالم لا حد  
 الظاهر الزاهد البارع عن الدين الخرد حمزة بن محمد زهره  
 الحسيني ولد في روجه ديور صرخه وجمع تصانيفه وجمع  
 تصانيفه وسمو على وقرأ في أجازاني عن شيخه ما أدركه أسانيد  
 وما لم أدركه أسانيد ولله عند ما بالعلماء تصانيفه وهذا جرحه ضعف  
 حله الله وأمرهم إلى عفوهم سالمين بن علي المارئي المصنف في شبه ما رعت  
 حماد الأحمدي بن عثمان طمد رآه في أسانيد علي حله الله الظاهر





## آثاره

خلف الشيخ معين الدين المصري تراثاً علمياً ، ولكن لم يصل لنا منه سوى  
عنوانات كتبه المذكورة في الكتب المهمة بذكر تصانيف العلماء ، وإليك  
بيان ما عثرنا عليه من عناوانات منسوبة إليه.

١- إجازته لخواجه نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي ، قال  
في الذريعة : مختصرة تاريخها ثامن عشر جمادى الثانية سنة ٦٢٩ (٢١) .

٢- الاعتكافية: قال في الذريعة: ينقل فتاواه في الكتب الفقهية (٢٢) . وفي  
روضات الجنات: مسألة في الاعتكاف .

٣- الأنوار المضيئة الكاشفة لأصداف الرسالة الشمسية . نسبه له في  
كشف الحجب (٢٣)

٤- جواب المسألة المعترض بها على دليل النبوة ، (٢٤) ، وقال في روضات  
الجنات: يرويها نجيب الدين يحيى بن أحمد بن سعيد الحلبي عن ابن زهرة  
عنه (٢٥) .

٥- التحرير في الفقه: قال في الذريعة: نسبه له المحقق خواجه نصير الدين  
الطوسي ، ونقل عنه في رسالته « الفرائض النصيرية » (٢٦) . وقال في مكان  
آخر تحرير الفرائض أوله « الحمد لله المنقذ من الضلالة والمعلم بعد الجهالة » ،  
وآخره « وفي هذا كفاية في معرفة الفرائض » . عناوينه « أصل - أصل » .  
نسخة في الرضوية بخط الشيخ ربيع بتاريخ ١٠٥٣هـ ، استسخ عنها السيد  
حسن بن مرتضى الطباطبائي المتوفى سنة ١٣١٥هـ والنسخة عند السماوي (٢٧) .

٦- الشك والسهو والتلافي والجبران في صلاة الآيات والعيدين وما يجري  
مجراهما ، قال في الذريعة: رسالة أولها : ( سألني بعض إخواني ) وهي نسخة  
عتيقة بخط العالم المولى مهدي بن الحسن بن محمد النيرمي الجرجاني ، فرغ



من كتابتها في سنة سبع وخمسين وستمائة ، رأيتها ضمن مجموعة نفيسة فيها عدة رسائل .... وهذه المجموعة في مكتبة السيد العالم الكامل السيد حسين الأصفهاني الهمداني النجفي دام إفضاله<sup>(٢٨)</sup> .

٧- رسالة في غسل الجنابة وبيان أنه واجب نفسي أو غيري : مكتوبة بخط الشيخ مهدي بن الحسن بن محمد النيرمي الجرجاني وفرغ من الكتابة ٦٥٧هـ ويظهر من دعائه وفاة معين الدين المصري في ذلك التاريخ . أولها [ الحمد لله ربّ . . سألني بعض الإخوان ] تقرب من مائتي بيت ، والنسخة ضمن مجموعة لطيفة نفيسة عند السيد حسين الهمداني في النجف<sup>(٢٩)</sup> .

٨- المعونة في فرائض الميراث قال في رياض العلماء: إنها عنده ويحتمل اتحادها مع التحرير في الفقه<sup>(٣٠)</sup> . ومثل ذلك قال الخوانساري في روضاته<sup>(٣١)</sup>

٩- رسالة النيات<sup>(٣٢)</sup> ، وقد نقل عنه الشهيد في غاية المراد في شرح نكت الإرشاد<sup>(٣٣)</sup> .

### الناقلون عن معين الدين المصري

أقوال الشيخ معين الدين المازني المصري مبثوثة في كتب الفقهاء ، تلاميذه وتلاميذ تلاميذه ، وإليك فهرسًا بأسماء الناقلين عنه وهم:

- ١- تلميذه الخواجة نصير الدين الطوسي في كتاب جواهر الفرائض.
- ٢- العلامة الحلي في تذكرة الفقهاء ومختلف الشيعة وقواعد الأحكام.
- ٣- فخر المحققين في إيضاح الفوائد.
- ٤- الفاضل الآبي في كشف الرموز.
- ٥- الشهيد الأول في الدروس الشرعية وغاية المراد.
- ٦- الشيخ مفلح الصميري في غاية المرام في شرح شرائع الإسلام.



٧- الفاضل المقداد في التنقيح الرائع

٨- ابن فهد الحلبي في المذهب البارع

٩- الشهيد الثاني في الروضة البهية ومسالك الأفهام

### الموارد المنقولة عن الشيخ معين المصري

سبق أن ذكرنا أنّ مؤلّفات الشيخ سالم بن بدران لم نعثر عليها ، ولعلّ المتتبع لفهارس المكتبات العالمية يعثر على مؤلّف من مؤلّفات الشيخ معين الدين المصري ، فيرشد محققي المخطوطات لإحيائه وإظهاره للنور خدمة للعلم وأهله ، وأمّا نحن هنا فسنعرض للقارئ العزيز النظريات الفقهية المنقولة عنه في كتب علمائنا الأعلام ، ولا بأس بالإشارة إلى أنّ دأب العلماء في نقل نظريات من عاصروهم أو من سبقهم من أهل العلم والفضيلة على أنحاء منها: أن ينقل نظريته مع نظرية باقي العلماء فيقول: ذهب لذلك فلان وفلان وفلان.

ومنها: أن ينقل نصّ عبارته ، فيقول: قال فلان كذا.

ومنها: أن ينقل القول من دون ذكر اسمه فينسب القول لبعض العلماء ، ولكن الشارح لذلك المتن يصرّح باسم القائل ، ونحن سعينا في هذا المقام أن نقتصر على نقل نظرياته من دون التعرّض للنقض والإبرام فيها ، ومن شاء التوسّع في ذلك فعليه مراجعة المصادر التي نقلنا منها تلك الموارد فإنها غنية وشافية كافية .

وأما ما عثرنا عليه مما يرتبط ببقايا الشيخ معين الدين المصري فتورده في

موارد:



## المورد الأول: نظريته في نية الوضوء

ذكر الشهيد في غاية المراد نظريات متعددة في بحث نية الوضوء وكان الخامس منها: ضمّ الرفع والاستباحة معا الى الوجوب والقربة ، فيقول : أتوضأ لرفع الحدث واستباحة الصلاة لوجوبه قربة الى الله ، وهو مذهب أبي الصلاح وقطب الدين الراوندي ومعين الدين المصري ، جمعا بين الأقوال (٣٤) .

## المورد الثاني: نظريته في شروط انعقاد صلاة الجمعة

قال في كشف اللثام في شرح قواعد الأحكام: (ولا تتعقد الجمعة (بالمرأة) فلا بد من خمسة رجال لاختصاص الرهط والنفر والقوم ، ولفظي الخمسة والسبعة بهم . وفي التذكرة الإجماع عليه . وفي نسخة الغنية التي عندنا - وقد قرأها المحقق الطوسي على الشيخ معين الدين المصري : وتتعد بحضور من لم يلزمه من المكلفين كالنساء . وكتب المصري على الحاشية ((الصواب إلا النساء)) (٣٥) .

## المورد الثالث: نظريته فيما إذا اجتمع في الميراث مع الخنثى ذكر وأنثى

قال الفاضل الآبي في كشف الرموز في كتاب الميراث في مقام شرح عبارة المحقق الحلي في المختصر النافع : فلو اجتمع مع الخنثى ذكر وأنثى ، قيل : للذكر أربعة ، وللخنثى ثلاثة ، وللأنثى سهمان ، وقيل : تقسم الفريضة مرتين ، إلى آخره .

قلت : بين القولين تفاوت ما ، والأول من لوازم القول بالتصنيف ، وهو مذهب الشيخ في النهاية ، والإيجاز ، والمصري (البصري خ) منا في التحرير ، والقول الثاني ذكره في المبسوط مع الأول ، وهو قريب (٣٦) .



## المورد الرابع: طريقته في حل المسائل الدورية في الوصية

قال العلامة الحلبي في تذكرة الفقهاء : خاتمة : اعلم أنّ بعض علماء الإمامية ، وهو معين الدين المصري رحمه الله سلك في المسائل الدورية طريقاً استخرجها ، وذلك أنّه إذا ذكر الموصي في وصيته للموصى له أنّ له ثلث ما لأحد بنيه أو أحد أبويه أو الزوج أو الزوجة أو غيرهم من الورثة إلا ربع المال أو سدسه أو ثمنه أو نصف سدسه أو نصف ثمنه أو غير ذلك.

نبسط المسألة أولاً على سهام صحاح ، يخرج منه صاحب الفرض والورثة بسهام صحاح ، ثم نضيف إليها للأجنبي الموصى له بمثل سهام من أوصى له بمثله ، ونضربها في مخرج المستثنى أي مخرج كان من ربع أو سدس أو ثمن أو غير ذلك ، ثم نعطي كلّ من استثنى له من نصيبه ما استثنى ، ونعطي كلّ واحد من باقي الورثة بحساب ذلك من المستثنى ، وما بقي قسمته على جميع سهام الورثة وسهام الموصى له ، لكل واحد منهم بقدر سهامه.

وانظر إن كان من استثنى يستغرق الجملة أو يستغرق أكثرها حتى لا تصحّ القسمة على الباقي فلا يُتعرّض للقسمة فإنّها لا تصحّ.

مثال ذلك: لو خلف أباً وابنين وبنثاً ، وأوصى لأجنبي بمثل ما لأحد ابنيه إلا ربع المال ، أصل الفريضة من ستة للأب السدس سهم واحد ، ولكل واحد من الابنين سهمان ، وللبنت سهم ، ونضيف إلى الأصل للأجنبي مثل ما لأحد الابنين ، وهو سهمان ، ثمّ نضرب الثمانية في أربعة مخرج الربع المستثنى ، يبلغ اثنين وثلاثين ، نعطي كلّ ابن ثمانية ، لأنّها الربع المستثنى ، ونعطي البنت بحساب هذا الاستثناء أربعة ، وكذلك نعطي الأب أربعة أسهم ، فيكون جملة ما أعطيته للورثة غير الموصى له أربعة وعشرين سهمًا ، تبقى ثمانية ، نقسمه





على سهام الورثة وسهام الموصى له، وهو ثمانية، لكل ابن سهمان، وللبنت سهم، وللموصى له سهمان، وللأب سهم، ولكل ابن في أصل المستثنى ثمانية، وفي الباقي سهمان، الجملة عشرة ولكل من البنت والأب خمسة، فللموصى له إذاً مثل ما لأحد ابنيه عشرة إلا ربع المال، وهو ثمانية، يبقى له اثنان.

ولو خلف أبوين وابنًا وثلاث بنات، وأوصى بمثل نصيب أحد أبويه إلا ثمن المال، فريضة الورثة ثلاثون، نضيف خمسة مثل نصيب أحد الأبوين، ونضرب المجموع في مخرج المستثنى - وهو ثمانية - يبلغ مأتين وثمانين، نعطي كل واحد من الأبوين ما استثنى - وهو الثمن من الجملة - خمسة وثلاثين سهمًا، وكان له في أصل المسألة خمسة، ونعطي الابن بحساب ذلك لثمانية أسهم ستة وخمسين سهمًا، ونعطي كل واحدة من البنات بحسابها أيضًا ثمانية وعشرين سهمًا، والذي يفضل بعد ذلك سبعون، نقسمه على سهام الورثة وسهام الموصى له، وهي خمسة وثلاثون، لكل منهم سهمان، فلكل من الأبوين عشرة، وللأب ستة عشر، ولكل بنت ثمانية، وللموصى له عشرة، فله مثل ما لأحد الأبوين إلا ثمن المال.

ولو خلفت زوجًا وأبًا وابنين وثلاث بنات، وأوصت بمثل نصيب زوجها إلا سدس المال، الفريضة من اثني عشر، للزوج ثلاثة، فنضيف إليها مثلها، ثم نضرب الجميع في ستة مخرج السدس، يصير تسعين، نعطي الزوج ما استثنى - وهو السدس - بثلاثة أسهم: خمسة عشر، وللأب بسهمين: عشرة، وكذلك لكل ابن، وللبنت سهم: خمسة، تبقى ثلاثون تقسم على سهام الورثة والموصى له، وهو خمسة عشر، لكل منهم اثنان<sup>(٢٧)</sup>.



## المورد الخامس: نظريته فيما لو أوصى بمثل نصيب أحد ابنيه مع زوجة إالأربع المال

قال العلامة الحلّي في قواعد الأحكام: لو أوصى له بمثل نصيب أحد ابنيه مع زوجة إالأربع المال

إلى أن قال: لكن معين الدين المصري قال: فإذا أعطيت كلّ ابن بسهامه السبعة الربع المستثنى من هذه المسألة - وهو ثلاثة وعشرون - انكسرت السبعة في ثلاثة وعشرين، لأنه لا يمكن إخراج حقّ الزوجة من هذه المسألة على هذا الحساب صحيحًا، فاضرب جميع المسألة في سبعة فيصير ستمائة وأربعة وأربعين، لكلّ ابن بسهامه السبعة الربع مئة وأحد وستون، وتعطى الزوجة بحساب سهمها ستة وأربعين، يبقى مائتان وستة وسبعون يقسم على سهام الورثة والموصى له، وهو ثلاثة وعشرون: لكلّ سهم اثنا عشر، فيكون للزوجة أربعة وعشرون، ولكلّ واحد من الابنين أربعة وثمانون، وللموصى له أربعة وثمانون، فله مثل ما لأحد الابنين إالأربع المال<sup>(٢٨)</sup>.

## المورد السادس: نظريته فيما لو خلف الميت ابن بنت وبنت ابن

ذكر العلامة في مختلف الشيعة أنّ الميت إذا خلف ابن بنت وبنت ابن فمن يأخذ الثلثين ومن يأخذ الثلث؟

في مقدمة المسألة ذكر نظر الشيخين الشيخ المفيد والطوسي. ثم نقل كلام ابن إدريس المنتصر للسيد المرتضى بطوله والذي انتخبه معين الدين المصري، وإليك نصه: قال ابن إدريس: بعض أصحابنا يذهب إلى أن ابن البنت يعطى نصيب البنت وبنت الابن تعطى نصيب الابن.

وذهب آخرون من أصحابنا إلى خلاف ذلك، وقالوا: ابن البنت ولد ذكر حقيقة فنعطيه نصيب الولد الذكر دون نصيب أمه، وبنت الابن بنت حقيقة



نعطيها نصيب البنت دون نصيب الابن الذي هو أبوها.  
قال : واختاره السيد المرتضى ، واستدل على صحته بما لا يمكن المنصف  
دفعه من الأدلة القاهرة اللائحة والبراهين الواضحة.

قال رضي الله عنه: اعلم أنه يلزم من ذهب من أصحابنا إلى أن أولاد البنين  
والبنات يرثون سهام آبائهم مسائل سبع لا مخلص لهم منها.

فمن ذلك : أنه يلزمهم أن يكون حال البنت أحسن من حال الابن ، بل  
أحسن من حال جماعة كثيرة من البنين ، كرجل خلف بنت ابن وعشرين  
ابنًا من بنت فعندهم أن لبنت الابن نصيب أبيها وهو الثلثان ، ولبني البنت  
نصيب أمهم وهو الثلث ، فالبنت الواحدة أوفر نصيبًا من عشرين ابنًا.

ومنها : أن يكون نصيب البنت يساوي نصيب الابن حتى لو كان مكانها  
ابن لورث ما ترثه هي بعينه على وجه واحد وسبب واحد ، وذلك أن مذهبهم  
إن بنت الابن تأخذ المال كله بسبب واحد ، لأن لها عندهم نصيب أبيها ، فلو  
كان مكان هذه البنت ابن لساواها في هذا الحكم وأخذ ما كانت تأخذه  
البنت على الوجه الذي تأخذه ، وليس في الشريعة أن الابن يساوي البنت في  
الميراث . فإذا عارضونا بمن خلف بنتا ولم يخلف غيرها فإنها تأخذ جميع  
المال ، ولو كان مكانها ابن لجرى في ذلك مجراها . فالجواب : أن الابن لا  
يجري مجرى البنت هنا ، لأنها تأخذ النصف بالتسمية والآخر بالرد ، والابن  
يأخذ المال بسبب واحد من غير تسمية ولا رد .

ومنها : إن البنت في الشرع وبظاهر القرآن لها النصف إذا انفردت وللبنتين  
الثلثان ، وهم يعطون بنت الابن وهي عندهم بنت المتوفى ومستحقة لهذه  
التسمية الجميع ، وكذا في بنتي ابن فإن لهما جميع المال من غير رد ، وهذا  
بخلاف الكتاب والإجماع . فإن قالوا : ما جعل الله للبنت الواحدة النصف



وللبنتين الثلثين في كلّ موضع ، وإنما جعل لهن ذلك مع الأبوين خاصة ، وإذا انفردن عن الأبوين لم يكن لهن ذلك .

قلنا : قد ذهب الفضل بن شاذان إلى هذا المذهب ومن تابعه عليه فرارا من مسألة العول ، ونحن نبين فساد هذه الطريقة بعد أن نبين لزوم ما ألزمناهم إياه على تسليم ما اقترحوه . فنقول : قد جعل الله تعالى للبنت الواحدة النصف ، ومذهبكم هذا يقتضي أن للأبوين السدسين وما بقي لبنت الابن ، وهي عندكم بنت المتوفى على سبيل الحقيقة ، فقد صارت البنت تأخذ مع الأبوين أكثر من النصف بسبب واحد وجرت في ذلك مجرى الأبوين <sup>(٣٩)</sup> .

فأما القول : « بأن للبنت الواحدة النصف وللبنتين الثلثين » إنما يختص باجتماع الأبوين ، فمن بعيد القول عن الصواب ، لقوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ <sup>(٤٠)</sup>

وهذه جملة مستقلة بنفسها ، وظاهر القرآن يقتضي أن للذكر مثل حظ الأنثيين على كلّ حال ومع وجود كلّ أحد وفقد كلّ أحد ، ثم عطف جملة مستقلة أخرى فقال تعالى : ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ <sup>(٤١)</sup> ظاهر هذه الجملة أن ذلك لهن على كلّ حال ومع فقد كلّ أحد ووجوده ، ثم عطف [ جملة ] أخرى مستقلة فقال تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ <sup>(٤٢)</sup> ولم يجر للوالدين ذكر ، فهذا يقتضي أن لها النصف مع كلّ أحد إلا أن يمنع دليل ،

ثم قال : ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبُوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ <sup>(٤٣)</sup> فبين تعالى حكم الوالدين في الميراث مع وجود الولد وفقده فكيف يجوز أن يعلق إيجاب النصف للبنت الواحدة والثلثين للبنتين بوجود الأبوين ؟! وقد تقدم ذكر حكم البنات مطلقا ، وبعد



الخروج عنه أتى ذكر الأبوين مشروطا ، وكيف يتوهم متأمل ذلك والله تعالى يقول: ﴿إِنْ كَانَ لَكُمُ وُلْدٌ﴾ " فشرط في ميراث الأبوين الولد؟! ولو كان المراد أن النصف للبنت والثلثين للبنتين مع وجود الأبوين لكان اشتراط الولد لغوا واشترطا لما هو موجود مذكور ، ولو صرح تعالى بما ذكره لكان الكلام قبيحا خارجا عن البلاغة ، فإنه لو قال تعالى : ولأبويه مع البنت أو البنتين لكل واحد منهما السدس إن كان له ولد لقبح.

وأجمع أهل العربية على أن الوقف التام عند قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ ، ولو كان المراد ما توهموه من أن لها النصف مع الأبوين لما كان ذلك وقفا تاما ، ولا خلاف بين أحد من أهل العلم والمفسرين وأصحاب الأحكام في أن قوله تعالى : ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ كلام مبتدأ لا تعلق له بما قبله .

فأما اعتذارهم عند سماع هذا الكلام « بأن اشتراط الولد إنما حسن ليدخل فيه الذكور وما زاد على البنتين ، لأنه لم يمض إلا ذكر البنت الواحدة والبنتين » فعجيب ، لأنه لو أراد ما ذكروا لقال تعالى : يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين مع الأبوين ، فإن كن نساء فوق اثنتين معهما فلهما ثلثا ما ترك ، وإن كانت واحدة معهما فلها النصف . فلو أراد هذا المعنى على الترتيب الذي رتبوه وعنى بقوله : إن ذلك لهما مع البنت أو البنتين وما زاد عليهما وأراد أن يبين أن السدس للأبوين مع الأولاد لكان لا يحسن أن يقول تعالى : ﴿إِنْ كَانَ لَكُمُ وُلْدٌ﴾ ، بل يقول : وإن كان له أيضا ذكور ، لأنه قد تقدم ذكر البنت الواحدة وما زاد عليها ، فلا معنى لاشتراط الولد ، وانفراد قوله تعالى : ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ عن الجملة المتقدمة لا يذهب على متأمل ، وإنما فروا بهذا التقدير الذي لا يتحصل عن نقصان البنت في مسألة العول



عن النصف ، وادعوا أن النصف جعل لها مع الأبوين لا في كل موضع .  
وأحسن من ركوبهم هذه المعضلة أن يقولوا : إن الله تعالى جعل لها النصف  
بظاهر الكلام في كل موضع ، وفي مسألة العول قام دليل على أن لها دون  
ذلك ، فعلمنا أن الله تعالى لم يجعل لها النصف في هذا الموضوع خاصة وإن  
كان لها في سائر المواضع ، وإنما أحسن أن نخص بدليل بعض المواضع أو  
يحصل ما هو مطلق من القول مشروطا بغير دليل ، ولا حجة على وجه يسمح  
به الكلام . ثم يقال لهم : خبرونا عن خلف أولاد ابن وأولاد بنت ذكورا  
وإناثا كيف تقسمون الميراث بين هؤلاء الأولاد ؟ فإذا قالوا : للذكر مثل حظ  
الأنثيين .

قلنا : فبأي حجة فعلتم ذلك ؟ فلا وجه لهذه القسمة إلا قوله تعالى :  
﴿ **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ** ﴾ وإلى الآية المضاعف في ذلك .

فيقال لهم : فقد سمى الله تعالى أولاد الأولاد أولاداً ، فأى فرق بين أن  
يكون الذكور والإناث أولاد ابن واحد أو بنت واحدة وبين أن يكون هؤلاء  
الذكور والإناث أولاد بنت وابن في تناول الاسم لهم ؟ وإذا كان الاسم متناولا  
لهم في الحالين فيجب أن تكون القسمة في الحالين تتفق ولا تختلف ، ويعطى  
أولاد البنات الذكور والإناث وأولاد البنين الذكور والإناث للذكر مثل حظ  
الأنثيين ، فلا يخالف حكم الآية في أحد الموضوعين ، وتناول الآية لهما متناولا  
واحدا . فإن قالوا : يلزمكم أن تورثوا أولاد الأولاد مع الأولاد لتناول الاسم  
للجماعة .

قلنا : لو تركنا وظاهر الآية فعلنا ذلك ، لكن إجماع الشيعة بل المسلمين  
منع من ذلك فخصصنا الظاهر وحملنا الآية على أن المراد يوصيكم الله في  
أولادكم بطننا بعد بطن . فإن قالوا : فنحن أيضاً نخصص الظاهر ونحمل



قوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ على أن المراد به أولاد الصلب بغير واسطة .

قلنا : تحتاجون إلى دليل قاطع على هذا التخصيص كما فعلنا . فإن قالوا: أجمعت الإمامية عليه .

قلنا : ما نعرف هذا الإجماع ، وفي المسألة خلاف بينهم ، وإن كان أكثرهم يقول بخلاف الصواب في هذه المسألة تقليدًا وتعويلاً على روايات رووها أنّ كلّ من تقرب بغيره أخذ سهام من تقرب به ، وهذا الخبر إنما هو في أولاد الإخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات وبني الأعمام والأخوال ، لأنهم لا تسمية لهم في الميراث ، وإنما يتقربون بغيرهم ، فأعطوا سهام من يتقربون به وليس كذلك أولاد الأولاد ، لأن هؤلاء وإن نزلوا داخلون في اسم الولد واسم البنات والبنين على الحقيقة ممن هو مسمى في الكتاب ومنصوص على توريثه لا يحتاج في توريثه إلى ذكر قرابته وأن نعطيه نصيب من يتقرب به ، كما لا يحتاج في توريث أولاد الصلب إلى شيء من ذلك .

فإن قيل : فما دليلكم على صحة ما ذهبتم إليه من توريث أولاد الأولاد والقسمة للذكر مثل حظ الأنثيين ؟

قلنا: دليلنا: قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ﴾ ، ولا خلاف بين أصحابنا في أنّ ولد البنين وولد البنات وإن سفلوا يقع عليهم هذه التسمية ويتناولهم على سبيل الحقيقة ، ولهذا حجبوا الأبوين إلى السدسين بولد الولد وإن هبطوا و [ حجبوا ] الزوج عن النصف إلى الربع والزوجة إلى الثمن ، فمن سماه الله تعالى ولدا في حجب الأبوين وحجب الزوجين يجب أن يكون هو الذي سماه ولدا في قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ ، وكيف يخالف بين حكم الأولاد ويعطى بعضهم للذكر



مثل حظ الأنثيين والبعض الآخر نصيب آبائهم الذي يختلف ويزيد وينقص ،  
ويقتضي تارة تفضيل الأنثى على الذكر والقليل على الكثير وتارة المساواة  
بين الذكر والأنثى ، وعلى أي شيء يعول في الرجوع عن الظاهر كتابه  
تعالى ؟!

فأما مخالفونا من العامة فإنهم لا يوافقونا في تسمية ولد البنت بأنه ولد  
على الحقيقة ، وفيهم من يوافق على ذلك ، ووافق جميعهم على أن ولد الولد  
وإن هبط يسمى ولدا على الحقيقة ، وقد حكى عن بعضهم أنه كان يقول:  
إن ولد الولد إنما يسمون بهذه التسمية إذا لم يحضر أولاد الصلب ، فإن  
حضروا لم يتناولهم ، وهذا طريف ، فإن الاسم إن تناولهم لم يختلف ذلك  
بأن يحضر غيرهم أولا يحضر ، وإنما أحوجهم إلى ذلك أنهم وجدوا أولاد  
الابن لا يأخذون مع حضور الابن شيئا ، ويأخذون مع فقده بالآية المتضمنة  
للقسمة على الأولاد ، فظنوا أن الاسم يتناولهم في الحال التي يرثون فيها ،  
وهو غلط ، وقد أغناهم الله تعالى عن هذه البدعة في إجراء الاسم والخروج  
عن المعهود فيها بأن يقولوا : إن الظاهر يقتضي اشتراك الولد وولد الولد في  
الميراث ، لولا أن الإجماع على خلاف ذلك فيخصصوا بالإجماع الظاهر .

ومما يدل على أن ولد البنين والبنات يقع عليهم اسم الولد قوله تعالى :  
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعُمَّتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ  
وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ﴾ (٤٤) وبالإجماع ، إن بظاهر هذه الآية حرمت بنات  
أولادنا ، ولهذا لما قال تعالى : ﴿ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعُمَّتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ  
وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ﴾ ذكرهن في المحرمات ، لأنهن لم يدخلن تحت اسم الأخوات ،  
ولما دخل بنات البنات تحت اسم البنات لم يحتج أن يقول : وبنات بناتكم ،  
وهذه حجة قوية في ما قصدناه ، وقوله تعالى : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ ﴾ (٤٥)





وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُدِينُك زَيْنَتُهُنَّ﴾ - إلى قوله : - ﴿أَوْ أَبَائِهِمْ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِمْ﴾<sup>(٤٦)</sup> لا خلاف في عموم الحكم بجميع أولاد الأولاد من ذكور وإناث . ولأن الإجماع واقع على تسمية الحسن والحسين عليهما السلام بأنهما ابنا رسول الله صلى الله عليه وآله وأنهما يفضلان بذلك ويمدحان ، ولا فضيلة ولا مدح في وصف مجاز مستعار . ولم يزل العرب في الجاهلية تنسب الولد إلى جدّه ، إما في موضع مدح أو ذم ، ولا يتناكرون ذلك ولا يحتشمون منه . وقد كان يقال للصادق عليه السلام « أنت ابن الصديق » لأن أمه بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر .

ولا خلاف في أن عيسى عليه السلام من بني آدم وولده ، وإنما ينسب إليه بالأمومة دون الأبوة . فإن قيل : اسم الولد يجري على ولد البنات مجازا وليس كل شيء استعمل في غيره يكون حقيقة . قلنا : الظاهر من الاستعمال الحقيقة ، وعلى مدعي المجاز الدلالة . فإن قالوا : لو حلف من لا ولد له وله ولد بنت : أنه لا ولد له ، لم يحنث .

قلنا : بل يحنث مع الإطلاق ، وإنما لا يحنث إذا نوى ما يخرج عن الحنث . وقد ناقض الفضل بن شاذان في مذهبه وقال في كتابه في الفرائض : في رجل خلف بنت ابن وابن بنت أن لبنت الابن الثلثين نصيب أبيها ولابن البنت الثلث نصيب أمه في ولد الولد نصيب من يتقرب به وأعطاه ذلك .

ثم قال في هذا الكتاب : في بنت ابن وابن إن المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين<sup>(٤٧)</sup> ، وهذه مناقضة لما قرره ، لأن بنت الابن تتقرب بأبيها وابن الابن يتقرب بأبيه فيجب أن يتساويا في النصيب ، فكيف جعل هاهنا للذكر مثل حظ الأنثيين مع أن كل واحد يتقرب بغيره ؟ ! فله على مذهبه نصيب من يتقرب به ، وإلا فعل مثل ذلك في بنت ابن وابن بنت وجعل للذكر



مثل حظ الأنثيين .

ومن العجب أنه قال في كتابه ما هذه حكاية لفظه : فإن ترك ابن بنت وابنة ابن وأبوين فلأبوين السدسان ، وما بقي فلائنة الابن حق أبيها الثلثان ، ولا ابن البنت حق أمه الثلث ، لأن ولد الابنة ولد كما أن ولد الابن ولد (٤٨) .

وهذا التعليل ينقض الفتوى ، لأنه إذا كان ولد البنت ولدًا كما أن ولد الابن كذلك فيجب أن يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، لظاهر « يوصيكم الله » فكيف أعطى الأنثى ضعف ما أعطى الذكر ؟! وقد يوافق الحق مذهب ابن شاذان في بعض المسائل من هذا الباب ، وإن خالف في التعليل مثل : من خلف بنت بنت وابن ابن فإنه يعطي البنت نصيب أمها وهو الثلث ، ويعطي الابن نصيب أبيه وهو الثلثان ، وهكذا نعطيها نحن ، لأننا ننزلهما منزلة ابن وبنت بلا واسطة للذكر مثل حظ الأنثيين (٤٩) .

قال ابن إدريس : هذا آخر كلام السيد المرتضى رضي الله عنه وهو الذي يقوى في نفسي وأفقتي به وأعمل عليه ؛ لأنّ العدول إلى ما سواه عدول إلى غير دليل من كتاب ولا سنة مقطوع بها ولا إجماع منعقد ، بل ما ذهبنا إليه هو ظاهر الكتاب الحكيم ، والإجماع حاصل على أنّ ولد الولد ولد حقيقة ، ولا يعدل عن هذه الأدلة القاطعة للأعدار إلا بأدلة مثلها توجب العلم ، ولا يلتفت إلى أخبار الآحاد في هذا الباب ، لأنها لا توجب علما ولا عملا ولا إلى كثرة القائلين به والمودعية كتبهم وتصانيفهم ، لأن الكثرة لا دليل معها .

وإلى ما اختاره السيد واخترناه ذهب الحسن بن أبي عقيل العماني - رحمه الله - في كتاب المتمسك ، وهذا الرجل من جلة أصحابنا وفقهائنا ، وكان شيخنا المفيد يكثر الثناء عليه (٥٠) .

ثم ذكر العلامة الحلبي مذهبه المختار والأدلة المقامة عليه ولا حاجة



لإيرادها هنا ، إلى أن قال: والشيخ معين الدين المصري - رحمه الله - قوى مذهب السيد المرتضى <sup>(٥١)</sup>.

أقول : إنما ذكرنا قول ابن إدريس رحمه الله بتمامه فلأنه مختار السيد المرتضى والذي قواه الشيخ معين الدين المصري.

**المورد السابع: نظريته فيما لو ترك الميت ابن عم لأبيه وأمه مع عمه لأبيه وخاله**

قال العلامة الحلّي في مختلف الشيعة : وقال معين الدين المصري : واعلم أن هذه المسألة قد اختلفت في بعض تفريعاتها بعض أصحابنا المتأخرين ، والمسألة: متوفى ترك عمه لأبيه وخاله وابن عمه لأبيه وأمه قال قطب الدين الراوندي: المال للخال وابن العم .

وقال العماد القمي - يعرف بالطوسي <sup>(٥٢)</sup> - المال للعم والخال ، لأن ابن العم محجوب بالخال ، وقال السديد الحمصي : المال للخال ، لأن العم محجوب بابن العم وابن العم محجوب بالخال .

ثم قال : والصحيح ما ذكره قطب الدين الراوندي ، لأن الخال إنما يحجب ابن العم مع عدم كل من هو في درجته من ناحية العمومة ، فأما مع وجود أحدهم لا يقال : إنه محجوب به ، وإنما هو محجوب بذلك الذي هو من قبل العم ، فلا يصح أن يحجبه مع وجود العم أصلاً محجوب بالخال ، وإنما هو محجوب بمن بقي من كلاله الأب أرفع منه بدرجة ، فلا يصح أن يحجب مع وجود العم أصلاً ، لأن العم صاحب المرتبة في الميراث ، والذي يبقي بعد فرض الخال للعم دون الخال ، والعم الذي له الحق لا يمكنه دفع هذا الذي كان غير مستحق لولا الإجماع فكيف يصح حجب هذا الأبعد من الكلاله مع وجود من هو أولى منه بأن يحجب ؟ ! لأنه لو كان ابن العم غير شقيق لم



يحجبه الخال مع وجود العم ، وإنما الذي حجبه العم ؛ لأنه صاحب الباقي والمرتبة والخال لا حق له مع وجوده سوى فرضه إجماعاً ، ولم يرد الشرع أن الخال يحوز جميع الميراث مع وجود العم ، والأحكام الشرعية لا يصح إثباتها عندنا بالاستحسان والقياس ، وإنما تثبت بأدلة شرعية معلومة ، وأما توريث العم للأب مع وجود ابن العم الشقيق فهو خلاف الإجماع أيضاً بتأويل كان الأصل لولا الإجماع ، فإذا حصل الإجماع على خلاف الأصل بطل الأصل وصار كالمسوخ والمنسوخ ليس بدليل .

وبيان ذلك : أن الطائفة أجمعت على أن ابن العم الشقيق يحجب العم للأب ويرث ما كان يستحقه بلا خلاف بينهم ، وإنما كان يحجبه عما كان يستحقه خاصة دون ما يستحقه غيره ، ألا ترى أنه يحجبه مع الزوج أو الزوجة وغيرهما ، ولا يأخذ إلا ما كان يستحقه ، قليلاً كان أو كثيراً . والدليل على ما ذكرناه أن الاستثناء ورد مطلقاً غير مقيد ، والأمر الشرعي يحمل على عمومته ، والإجماع حاصل على استثناء هذه المسألة ، وهي على العموم في كل موضع وجدنا فيه عما لأب وابن عم شقيق ، فمن استثنى ميراث العم للأب مع وجود ابن العم الشقيق بغيره أو ورث العم للأب مع وجوده فعليه الدليل الذي تثبت به الأحكام الشرعية من نص معلوم أو كتاب أو إجماع ، لأنه تخصيص للعموم ، فلا يندفع إلا بمثله ، وتأويل واحد أو أكثر منه إذا علم أعيانهم ليس بدليل تثبت به الأحكام الشرعية . وقد أجمعنا على أن الخال مع العم لا يأخذ أكثر من فرضه فكيف يجوز الجميع مع وجود عم مسلم مؤمن ؟ وفي أي كتاب منزل أو خبر متواتر ورد أن ابن العم للأب والأم يحجب العم للأب لكي يأخذ الخال ؟ ! وقد ذكر الشيخ أبو جعفر الطوسي في النهاية : ولا يرث مع العمومة والعمات واحداً كان أو اثنين أحد من بني



العم ولا بني العمّة اختلفت أسبابهم أو اتفقت ، إلا المسألة التي استثنّاها في صدر الباب ، لأنهم أقرب بيطن .

وهذا كأنه دافع لاحتجاجهم ، واحتجاجهم من أن ابن العم محجوب بالخال ليس في موضعه ، لأنه موضع الخلاف ، وهو غير مسلم لهم في هذا الموضوع ، ومحل النزاع لا يكون دليلاً ، وإنما يكون محجوباً بالخال عند خصمهم إذا لم يكن عم ولا من في حكمه ، وإنما يكون محجوباً بالخال إجمالاً إذا انفرد من جميع الكلاله المساوية له في الإرث ، فأما مع وجود أحدهم فغير مسلم . وهذا القدر كاف ، وهذا الكلام على طوله غير مفيد للقطع . ونحن في هذه المسألة من المتوقفين ، فإن كلّ واحد من هذه الأقوال ينقدح فيه الرجحان .

أما قول قطب الدين رحمه الله وهو : « المشاركة بين الخال وابن العم » فلأن الخال لا يمنع العم ، فلئن لا يمنع ابن العم الذي يمنع العم أولى ، وهو أقرب من ابن العم ، وابن العم يرث مع العم فمع الخال المساوي يرث .

وأما قول عماد الدين رحمه الله وهو : « المشاركة بين الخال والعم » فلأن ابن العم لا يرث مع الخال ، لأنه أقرب منه ، وللروايات الدالة على ذلك ، روى سلمة بن محرز ، عن الصادق عليه السلام قال : في ابن عم وخالة ، قال : المال للخالة وقال : في ابن عم وخال ، قال : المال للخال . وإذا سقط اعتبار ابن العم بقي المال بين الخال والعم أثلاثاً كما لو لم يكن هناك ابن عم . وأما قول سديد الدين الحمصي رحمه الله فلأن ابن العم أولى من العم ، فلا يرث العم مع وجود ابن العم ، والخال أولى من ابن العم فاخص الخال بالمال . وهذه الاحتمالات الثلاثة سمعناها مشافهة من الشيخ الأعظم السعيد نصير الدين

محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه ونور ضريحه <sup>(٥٣)</sup> .



أقول: يظهر أنّ العلامة الحلبي هنا نقل عبارة الشيخ معين الدين المصري عن طريق تلميذه الخواجة نصير الدين الطوسي والعلامة الحلبي ذكر هذه المسألة في كتاب قواعد الأحكام حيث قال : « ولو اجتمع مع العم وابن العم خال أو خالة فالأجود حرمان ابن العم ومقاسمة الخال والعم ، ويحتمل حرمان العم وابن العم وحرمان الخال والعم ، وكذا لو اجتمعا مع العم للأم » .

وعلق السيد الأعرجي قائلاً أقول : هذا تفريع على مسألة أجمع عليها أصحابنا وهي أنه إذا خلف الميت من الورثة عمّاً لأبيه مع ابن عم لأبويه فإنّ الميراث لابن العم للأبوين دون العم للأب ، فعلى هذا لو اجتمع معهما خال أو خالة أو عم من جهة الأم احتمل أربعة أوجه ذكر المصنّف منها ثلاثة.

الأوّل : حرمان ابن العم خاصّة . الثاني : حرمان العم وابن العم . الثالث : المال كلّهُ لابن العم ، وسيأتي ترجيح كلّ واحد من هذه الاحتمالات .

الرابع : كون المال بين الخال وابن العم ، وهو مذهب قطب الراوندي نقله عنه معين الدين المصري ، قال : وهو الصحيح ، ونقل الاحتمال الأوّل مذهباً لعماد القمي ويعرف بالطوسي ، والاحتمال الثاني مذهباً لسديد الدين محمود الحمصي ، ولم يتعرّض للاحتمال الثالث . والمصنّف رحمه الله لما ذكر في المختلف ما نقله معين الدين المصري من المذاهب الثلاثة - وهي الاحتمال الأوّل والثاني من الاحتمالات الثلاثة - ذكرها المصنّف في الكتاب ، والرابع الذي ذكرناه ولم يتعرّض المصنّف في (المختلف) لذكر الاحتمال الثالث في هذا الكتاب . ثمّ قال بعد ذلك : ونحن في هذه المسألة من المتوقّفين ، فإنّ كلّ واحد من هذه الأقوال ينقدح فيها الرجحان (٥٤) .



## المورد الثامن: نظريته فيما لو ترك الميت عمًا وخالا

قال العلامة الحلّي في مختلف الشيعة: وقال معين الدين المصري: للخال الواحد أو الخالة الواحدة السدس والباقي للعم أو العمة أو للعمومة والعمات بأجمعهم .

وتكرر ذكر هذا النظر في (إيضاح الفوائد) إذ قال: ويظهر من كلام الشيخ المفيد في المقنعة أن للخال مع العم السدس ويظهر من كلام سلار أيضًا ذلك ومن كلام قطب الدين الكيدري ونص معين الدين المصري عليه<sup>(٥٥)</sup> .

## المورد التاسع: نظريته فيما لو ترك الميت خنثى وأحد أبويه

قال العلامة الحلّي في مختلف الشيعة مسألة: قال معين الدين المصري رحمه الله: وقد ذكرت مسألة في من ترك خنثى وأحد أبويه أو هما وقيل: إن فيها ردًّا<sup>(٥٦)</sup> ، ولا أعلم له وجهًا ، لأن الأصل أن لا رد ، لأننا لو تركنا وظاهر القرآن لما زدناهما مع البنت على السدس شيئًا ، لأنه سبحانه يقول: ﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾<sup>(٥٧)</sup> واسم الولد يقع على الأنثى كما يقع على الذكر ، وإنما رجعنا عن هذا الظاهر في مواضع الرد بدليل وهو الإجماع ، وهذا المشكل أمره ليس بأنتى على الحقيقة فيثبت الرد.

فإن قيل: فالحكم بأن له ميراث نصف أنتى فيثبت الرد<sup>(٥٨)</sup> .

قلنا: والحكم بأن له ميراث نصف ذكر يمنع منه ، وإذا تقابلا سقطا وبقيًا على الأصل .

إلى هنا انتهى كلام معين الدين المصري، ومقتضاه أن لا ردّ على الأبوين، بل يأخذ كلّ منهما السدس فقط.

ثم قال العلامة: والوجه ثبوت الرد بأنه أولو الأرحام التي باعتبارها أوجبنا الرد ولم يتعد إلى العصبه فللخنثى حينئذ مع أحد الأبوين تسعة عشر



من ثلاثين، وكونه يرث نصف ميراث ذكر يقتضي منع الرد في نصف النصيب<sup>(٥٩)</sup>.

وتكرر ذكر هذه المسألة في كتاب قواعد الأحكام حيث قال: وأما الخنثى مع أحد الأبوين أو معهما فالرد الثابت لهما مع البنت يثبت هنا نصفه . وقيل: لا رد ، لأن الأصل عدمه ، وإنما يثبت في البنات بالإجماع ، وليس الخنثى بنتاً ، وكونها تستحق نصف ميراث بنت وإن أوجب رداً ، لكن استحقاق نصف ميراث ابن يسقطه ، فتعارضاً فتساقطاً ورجع إلى الأصل وهو عدم الرد على الأبوين ، بل يكون الجميع للخنثى . والمعتمد الأول<sup>(٦٠)</sup> .

وقال فخر المحققين في مقام شرح عبارة والده في إيضاح الفوائد: أقول : قوله ( وقيل لا رد ) هذا قول معين الدين المصري وهو من أعظم علماء الإمامية فإنه قال: لا رد على الأبوين هنا بل الجميع للخنثى لدلالة عموم الآية في قوله تعالى: (ولأبويه لكل واحد منهما السدس إن كان له ولد) والولد يصدق على الذكر والأنثى بالتواطي خص على (مع خ ل) البنات بالنص فيبقى الباقي على عمومته والمشكل ليس بأنثى حقيقة حتى يثبت الرد ثم (اعترض على نفسه) بأن الحكم بان له نصف أنثى فيثبت له الرد (وأجاب) بأن الحكم بان له نصف ميراث ذكر يمنع منه لأنه إنما يأخذه بفرض الذكورية ونصف البنت بفرض الأنوثة وهما متساويان بالنسبة إلينا ولا سبب للترجيح فتعادلا فتساقطاً ورجعاً إلى الأصل

( وأجاب والدي المصنف ) بأن المقتضي للرد في البنات آية أولى الأرحام فتعم الكل على نسبة حصصهم لا بخصوصية البنات ( وعندي فيه نظر ) فإنه علة الرد الفضل عن الفرض والفرض تابع للأنوثة والسبب هنا غير معلوم فكيف يحكم بالمسبب<sup>(٦١)</sup> .





وشرحها السيد عميد الدين الأعرجي في كنز الفوائد في حل مشكلات القواعد أقول : هذا القول المحكي والاستدلال عليه هو قول معين الدين المصري واستدلّاه ، فإنه قال : قد ذكرت مسألة في من ترك خنثى وأحد أبويه أو هما وذكر أنّ فيها ردّاً ، ولا أعلم له وجها ، لأنّ الأصل أنّ لا ردّ ، لأنّا لو تركنا وظاهر القرآن لما زدناهما مع النصف على السدس شيئاً ، لأنّه سبحانه وتعالى يقول : ﴿ وَلَا أَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَكَدٌّ ﴾ ، واسم الولد يقع على الأنثى كما يقع على الذكر ، وأنّما رجعنا عن هذا الظاهر في مواضع الردّ بدليل وهو الإجماع ، وهذا المشكل أمره ليس بأنثى على الحقيقة حتى يثبت الردّ ، فإن قيل : فالحكم بأنّ له ميراث نصف أنثى فيثبت الردّ ، قلنا : فالحكم بأنّ له ميراث نصف ذكر يمنع منه ، وإذا تقابلا سقطا وبقياً على الأصل (٦٢)

### المورد العاشر: نظريته فيما لو ترك الميت أبوين وبنّات وإخوة

قال العلامة الحلّي في مختلف الشيعة مسألة : قال معين الدين المصري : فيما لو خلف أبوين وبنّات وإخوة يحجبون ورد الاختصاص بالرد مجملاً ، وهو يقتضي أمرين : إما أن يكون للأب في الرد سهمان من خمسة وهما اللذان كانا له وللأم ، لأن الإخوة إنّما يحجبون بوجود الأب ، وإمّا أن يكون له سهم من أربعة فيكون الرد عليه وعلى البنّات بمجموعهما ، والأول أقوى . وليس بجيد ، بل الأقوى الثاني ، لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ ﴾ ، وحينئذ يكون الباقي لباقي الورثة على نسبة سهامهم ، ولا وجه لاختصاص الأب .

قال الشهيد في الدروس الشرعية في فقه الإمامية : لو خلف بنتاً وأبوين



وحاجبًا ، فالمشهور أنّ للبنّ نصف ، وللأبوين السدسان ، والباقي يردّ على الأب والبنّ أرباعًا.

وقال الشيخ معین الدین سالم المصري: يكون الردّ أخماسًا ، فيأخذ الأب ما كان يردّ على الأبوين مع عدم الحاجب ، وهو محتمل<sup>(٦٣)</sup>.

### المورد الحادي عشر : نظريته فيما لو كان في الورثة حمل

قال العلامة الحلّي في مختلف الشيعية: مسألة: قال معین الدین المصري: لو كان في الورثة حمل أخّر له نصيبان تامان هذا هو الأولى ، وقد ذكر أنه يؤخر نصيب ابن ونصيب بنت ، والأول أقوى .

وقال العلامة الحلّي معلقًا: وهذا الذي قواه هو الأقوى عندي ، لأنه أحوط<sup>(٦٤)</sup>.

### المورد الثاني عشر: نظريته في ميراث ولد الزنا

قال العلامة الحلّي في مختلف الشيعية: مسألة: قال معین الدین المصري: وأما ولد الزنا فلا يرثه أحد إلا زوجة أو زوجته أو ولده خاصة ، وكذلك هو لا يرث إلا زوجة أو زوجته أو ولده خاصة ، فإن لم يكن أحد فلإمام ، وميراث ولده بعده لأمّه أو لمن يتقرّب بها بعد موتها على الصحيح وبالعكس ، لأنّ هذا الولد ليس بولد زنى ، وليس هو ممن لا ينسب إلى أب وأم كما حكم في أبيه أو أمه أو فيهما . وهذا يشعر بالخلاف .

وقال العلامة الحلّي معلقًا: وما اختاره هو الصحيح ، لما ذكره من العلة<sup>(٦٥)</sup>.

المورد الثالث عشر: نظريته فيما لو ترك الميت ابن ابن أخ من قبل أبويه وجدًا قال العلامة الحلّي في مختلف الشيعية : مسألة: قال معین الدین المصري: لو ترك ابن ابن أخ أو أخت من قبل أبويه أو من قبل أحدهما وجدًا له من قبل الأب فإن الجدّ لا يمنع ابن ابن الأخ وإن كان أقرب منه بدرجتين ، ولا يجوز



الميراث دونه على قول بعض أصحابنا ، بل يأخذ ابن ابن الأخ ميراث أبيه أو أمه على حد سواء ويشارك الجدّ ، وعلى قول بعضهم - وهو الأضعف - الجدّ يجوز الميراث دونه .

ثم قال العلامة مبيناً دليلاً معين الدين المصري : احتج الأولون بأن ولد الأخ ممن سمى الله تعالى لأبيه فرضاً في القرآن العزيز ، وهو أقوى سبباً ممن يرث بالرحم ، وعليه الإجماع . وبه احتج السيد المرتضى ، وإن كان قد ذكر في موضع آخر أن ولد ولد الأخ إذا نزل بدرجة لا يرث مع الجدّ ، وليس له أصل ، لأن ولد الولد وإن نزل فهو ولد على الحقيقة ، وهو الذي استقر عليه المذهب ، وعليه الإطباق الآن . وهذا الذي اختاره معين الدين هو المعتمد<sup>(٦٦)</sup> .

#### المورد الرابع عشر : نظريته في ميراث الأجداد

النظرية المشهورة فيما إذا خلف الميت أجداداً ثمانية ، فإنّ قرابة الأم الثلث بينهم بالسوية ، وقرابة الأب الثلثان ، لأبوي أب الأب الثلثان بينهما أثلاثاً ولأبوي أم الأب الثلث بينهما أثلاثاً ، فسهام أقرباء الأم أربعة ، وسهام أقرباء الأب تسعة ، وأصلها ثلاثة تنكسر على الفريقين ، ولا وفق فتضرب أربعة في تسعة ثمّ في ثلاثة فتبلغ مائة وثمانية<sup>(٦٧)</sup>

قال الشيخ مفلح في غاية المرام في شرح شرائع الإسلام : وقال معين الدين المصري رحمه الله : ثلث الثلث لأبوي أم الأم بالسوية ، وثلثاه لأبوي أب الأم بالسوية ، وثلث الثلثين لأبوي أم الأب بالسوية ، وثلثاهما لأبوي أبيه أثلاثاً ، فسهام قرابة الأم ستة ، وسهام قرابة الأب ثمانية عشر ؛ لأنه أقل عدد ينقسم عليهم فيلغي أقل العديدين ، لدخوله تحت الأكثر ، ويضرب الأكثر في أصل الفريضة تبلغ أربعة وخمسين ، ومنها تصحّ<sup>(٦٨)</sup> .



وجاء في الدرّة النجفية ( منظومة في الفقه ) للسيد مهدي بحر العلوم :

والإرث للإخوة والأجدادِ  
 فإن يخلّف هذه الثمانيه  
 فثلث ماله لمن بالأّم  
 وما بقي لأربع من الأب  
 وثلثه لأبوي أبيها  
 بذلك قد أفتى رئيس الطائفة  
 فقال ثلث ثلث ذا مال فقد  
 وثلثاه أبوا أبيها  
 لأبوي أم أبيه الثلث  
 على السوي في هذه الصورة مع  
 وما بقي لأبوي أب الأب  
 وهيناً قول لزين الدين  
 كأول الأقوال في ذا الإرث  
 لأم أم أمه فليعلم  
 وما بقي لأبوي أبيها  
 ثم على مذهب زين الدين  
 تصح من خمسين بعد أربع  
 مع عدم الإباء والأولادِ  
 مع فقد كلّ الرتبة المساويه  
 تقربوا على تساوي السهمِ  
 تفاضلا كإرث ولد النسب  
 تفاضلا أيضاً فكنّ نبيها  
 ثم معين الدين فيه خالفه  
 بجده من أم أمه وجد  
 قد أخذاهما ويبقى فيها  
 من ثلثي المال وهذا الإرث  
 ما قبلها فليفهمن من استمع  
 تفاضلا كما أتى في الكتب  
 البرز هي قال بالثلثين  
 لكنه أفتى بثلث الثلث  
 ولأبيها مع تساوي الأسهم  
 تفاضلا فاشرح لمن يقيها  
 ومذهب الشيخ معين الدين  
 وضعفها لأول فاستمع<sup>(٦٩)</sup>



### المورد الخامس عشر: نظريته في ميراث ذوي القربتين

قال الخواجة نصير الدين الطوسي في جواهر الفرائض فصل: ذو القربتين

المختلفتين كشخصين عند القسمة لكن يجمع النصيبان بعدها ويعطى وهكذا ذو القربات، ولنورد المثال الذي ذكره شيخنا الإمام السعيد معين الدين سالم بن بدران المصري في كتابه الموسوم بالتحريير.

وهو متوفى خلف ابن ابن عم له من قبل أبي أبيه، هو ابن ابن خال له من قبل أم أمه، وهو ابن بنت خالة له من قبل أبي أمه، وهو ابن بنت عمه له من قبل أم أبيه، وابني بنت عمه له أخرى من قبل أم أبيه، هما ابنا بنت خالة له أيضاً من قبل أبي أمه، وأختا لهما كذلك، وثلاثة بني ابن عم له آخر من قبل أبي أبيه، وثلاث بنات بنت عمه له من قبل أبي أبيه.

الشخص الأول له أربع قرابات، وذلك لأن عم المتوفى لأبيه كان هو خاله لأمه فولد ابناً، وكانت عمته لأمه هي خالته لأبيه فولدت بنتاً، ثم زوجها الابن المذكور فولدت له ابناً، فله هذه القرابات الأربع، فاجعله كأربع نفوس. وهكذا في أولاد العمه الأخرى الذين هم أولاد الخالة أيضاً.

فيكون أصل المسألة كمن ترك خالاً لأم، وخالتين لأب، وعمتين لأم، وعمه وعمين لأب، أصلها مائة وثمانون، ثم اجعل نصيب كل واحد منقسماً على أولاده، فيبلغ الأصل خمسمائة وأربعين لذي القربات الأربع مائتان وأحد وستون، ولذي القربتين مئة وخمسة وثلاثون، ولحوافد العم الثلاثة ستة وتسعون، ولحوافد العمه ثمانية وأربعون على ما مر من التفضيل والتسوية (٧٠).

### المورد السادس عشر: نظريته في ميراث ذوي القربات الأربع

جاء في آخر كتاب جواهر الفرائض للخواجة نصير الدين الطوسي ما نصه: ضميمه بيان المسألة المنسوبة إلى الشيخ الإمام السعيد معين الدين سالم بن بدران بن علي المصري المازني رحمه الله في القربات الأربع.



أحمد زوجته فاطمة وطلقها وله منها ولد حسن ، وعلي زوجة زينب وقد طلقها وله منها بنت خديجة ، ثم تزوج أحمد بزينب وعلي بفاطمة وحسن تزوج بخديجة وحصل لأحمد من زينب ولد هو زيد ، وله أيضاً ولد ذكر فضل وبنت جميلة من زوجة سكينة ، وحصل لعلي من فاطمة بنتان رقية وبشرى ، وتزوج زيد برقية ، وحصل له ولد هو عمرو ، وحصل لحسن ولد من خديجة وهو بكر ، وتزوجت بشرى بخالد فحصل لها منه سعدى ، ثم تزوج عمرو المذكور بسعدى المذكورة فجاء ولد هو بشر ورقية لها بنت سعادة ولها ثلاثة أولاد قاسم وطاهر ونصرة ، ولجميلة بنت هي فضلة ، لها ثلاث بنات بكرة وعمرة وجدعة ، وفضل ولد محمود ، وله أولاد موسى وعيسى وجعفر فزيد عم بكر لأبيه وخال له من أمه ، لأنه أخو حسن من أبيه وأخو خديجة من أمها ، وبشرى ورقية خالتان له من قبل الأب وعمتاه من قبل الأم ، لأنهما اختا حسن لأم واختا خديجة لأب ، وفضل أيضاً عم بكر لأبيه ، وجميلة عمته لأبيه لأنهما ولدا أحمد ، وعمرو ابن عم بكر لأبيه وابن خال لأمه ، وسعدى بنت خالته لامه ، وكذلك سعادة فضله بنت عمته لأبيه ومحمود أيضاً ابن عمه لأبيه .

إذا عرفت ذلك فنقول : بشر ابن ابن عم بكر لأبيه وابن ابن خال لأمه وابن بنت خالته لأبيه وابن بنت عمته لأمه ، وقاسم طاهر ونصرة أبناء بنت خاله من قبل الأب وأبناء بنت عمته من قبل الأم ، وموسى وعيسى وجعفر أبناء ابن عمه من طرف الأب.

فإذا توفي بكر وخلف بشراً وهو ذو القربات الأربع وقاسماً وطاهراً ونصرة وهم ذو القرباتين ، وموسى وعيسى وجعفر وعمرة وبكرة وجدعة ذو القربة واحدة ، فلبشر نصيب الخال من قبل الأم ونصيب أحد العمين من



الأب ونصيب إحدى الخاليتين للأب وإحدى العمتين للأُم.  
وللقاسم والطاهر ونصرة نصيب إحدى الخاليتين للأب الأخرى وإحدى  
العمتين للأُم الأخرى ، ولموسى وعيسى وجعفر نصيب أحد العمين من طرف  
الأب الآخر ، ولعمرة وبكرة وجذعة نصيب العمّة من طرف الأب ، لأن الأولاد  
الأعمام والأخوال يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ، كذا أولاد الأولاد بطنًا  
بعد بطن .

فهنا نقول: كأنَّ المتوفى خلفَ خالاً لأُم وخاليتين للأب وعمّ للأب وعمتين له  
وعمتين للأُم ، وحيث إنّ للأخوال الثلث وللأعمام الثلثين تكون الفريضة من  
ثلاثة ، ثلثها للأخوال ، وحيث إنهم متفرقون سدسه للخال للأُم ولا سدسه له ،  
فانكسر في مخرجه فضرِبناه في الفريضة صار ثمانية عشر ستة للأخوال  
سدسه للخال للأُم والباقي انكسر في مخرج النصف ، ضرِبناه في الثمانية  
عشر صار ستة وثلاثين ، اثنا عشر للأخوال ، اثنان منه للخال للأُم ، والباقي  
للخاليتين على السوية ، وأربعة وعشرون للأعمام .

وحيث إنهم متفرقون ثلاثة وهو ثمانية للعمتين للأُم وثلثاه للعمّ والعمتين  
للذكر مثل حظ الأنثيين ، فانكسر في مخرج الخمس فضرِبناه في  
الفريضة ، فصار الحاصل مئة وثمانين ، ثلثه وهو ستون للأخوال على ما  
فصلناه وثلثاه مائة وعشرون للأعمام ، ثلثه أربعون للعمتين للأُم بالسوية ،  
وثلثاه ثمانون للعمّ والعمّين للذكر مثل حظ الأنثيين ، فالعمّة ستة عشر ،  
ولكل واحد من العمين اثنان وثلاثون .

فتبين من هذا أن أسهم إحدى الخاليتين خمسة وعشرون ، وقد انتقل إلى  
أولادها ولا كسر ، وأيضاً فيما انتقل من إحدى العمّتين للأُم إلى وارثها ،  
ولكن ما انتقل إلى العمّة للأب وهو ستة عشر انكسر في مخرج الثلث؛



لأن وارثها عمرة وبكرة وخديجة وسهم أحد العمين وهو فضل انكسر في مخرج الثلث أيضاً ، لأن وارثه موسى وعيسى وجعفر ، فضريناه في مئة وثمانين صار الحاصل خمسمائة وأربعين ، ثلثه مائة وثمانون ، للأولاد سدسه ، ثلاثون للخال للأُم ، وخمسة وسبعون لكل واحدة من الخاليتين ، ثلثاه ثلاثمائة وستون ، ثلاثة وهو مئة وعشرون للعمتين للأُم لكل واحدة منهما ستون وثلاثون وهما مائتان وأربعون للعمّة والعمتين للأب ، وخمسة وهو ثمانية وأربعون للعمّة وانتقل منها إلى فضيلة ، ومنها إلى أولادها بكرة وعمرة وخديجة بالسوية ، وخمساه وهو ستة وتسعون لأحد العمين ، ومثله للآخر ، فالبشر ما للخال للأُم وهو ثلاثون ، وما لإحدى الخاليتين للأب التي هي جدته لأُمّه وهو خمسة وسبعون ، وما لإحدى العمّة للأُم التي هي جدته المذكورة وهو ستون ،

وأما لأحد العمين للأب الذي هو جده لأبيه وهو ستة وتسعون ، والمجموع مائتان وإحدى وستون .

والطاهر والقاسم ونصرة ما لإحدى الخاليتين التي هي جدتهم لأبيهم وخمسة وسبعون وما لإحدى العمتين والأُم التي هي جدته المذكور وهو ستون والمجموع مئة وخمسة وثلاثون ، خمسه سبعة وعشرون لنصرة ، وخمساه وهو أربعة وخمسون لطاهر ، ومثله لقاسم ، ولموسى وعيسى وجعفر ستة وتسعون بالانتقال اليهم من جدهم فضل ، وعمرة وبكرة وخديجة ثمانية وأربعون بالانتقال إليها من جدتهن . تمّت (٧١) .





الهوامش:

- (٢٠) غنية النزوع: ٣٠
- (٢١) كذا في الذريعة ١: ١٩٦ / ١٠١٨ ، و لكنك قد قرأت قبل قليل أنها سنة ٦١٩ هـ .
- (٢٢) الذريعة ٢: ٢٣٠ / ٩٠٥ ، وج ٢٠: ٣٨٣ / ٣٥٤٨ ، أعيان الشيعة ٧: ١٧٢ / ٥٥٧ .
- (٢٣) الذريعة ٢: ٤٤١ / ١٧٢١ ، كشف الحجب: ٧٠ / ٣٢٦ .
- (٢٤) الذريعة ٥: ١٧٤ / ٧٥٩ ، روضات الجنات ٢: ٣٧٥ .
- (٢٥) روضات الجنات ٢: ٣٧٥ .
- (٢٦) الذريعة ٣: ٣٧٧ / ١٣٧٢ .
- (٢٧) الذريعة ٢٦: ١٥٦ / ٧٨٠ .
- (٢٨) الذريعة ١٤: ٢١٣ / ٢٢٤٤ .
- (٢٩) الذريعة ١٦: ٥٥ / ٢٦٢ ، وانظر موسوعة طبقات الفقهاء ٧: ٢٨٤ / ٢٦٢٦ .
- (٣٠) الذريعة ٢١: ٢٧٧ / ٥٠٤٤ .
- (٣١) روضات الجنات ٢: ٣٧٥ .
- (٣٢) أعيان الشيعة ٧: ١٧٢ / ٥٥٧ .
- (٣٣) غاية المراد في شرح نكت الإرشاد (المقدمة) ٢٦٨: ١ .
- (٣٤) غاية المراد ١: ٣٧ ، وغاية المرام في شرح شرائع الإسلام ١: ٥٧ . وكشف الالتباس ١٤١: ١ .
- (٣٥) كشف اللثام ٤: ٢٤٠ .
- (٣٦) كشف الرموز ٢: ٤٧٧ .
- (١) أعيان الشيعة ٧: ١٧٢ / ٥٥٧ .
- (٢) الذريعة ١٦: ٢٦٢ ، أعيان الشيعة ٧: ١٧٢ / ٥٥٧ .
- (٣) أمل الآمل ٢: ٣٢٤ .
- (٤) رياض العلماء ٢: ٤١٠ .
- (٥) جواهر الفرائض: ١٤٥ .
- (٦) تذكرة الفقهاء (الطبعة القديمة) ٢: ٥٦٢ .
- (٧) إيضاح الفوائد ٤: ٢٨٧ .
- (٨) تاريخ الإسلام ٥٠: ١١٣ / ٨٦ .
- (٩) الوافي بالوفيات ١: ١٤٧ / ١٤٨٣ .
- (١٠) رياض العلماء ٢: ٤٠٩ .
- (١١) أمل الآمل ٢: ٣٢٤ .
- (١٢) مقابس الأنوار ونفائس الأسرار في أحكام النبي المختار وآله الأطهار: ١٢ .
- (١٣) أعيان الشيعة ٧: ١٧٢ / ٥٥٧ .
- (١٤) موسوعة طبقات الفقهاء - اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق (ع) ٦: ٢٤٨ / ٢٢٨٥ .
- (١٥) موسوعة طبقات الفقهاء ٦: ٩٥ / ٢١٤٦ .
- (١٦) المصدر نفسه ٧: ٢٤٠ / ٢٥٨٧ .
- (١٧) موسوعة طبقات الفقهاء ٧: ٢٤٣ / ٢٥٨٩ .
- (١٨) فهرس التراث ١: ٥٩٧ .
- (١٩) كذا في المخطوط وقد تقرأ: (حسيب).



- (٣٧) تذكرة الفقهاء ٢٢ : ٣٥٠ ، وفي الطبعة القديمة ٢ : ٥٦٣ .
- (٣٨) قواعد الأحكام ٢ : ٥٠٦ - ٥٠٧ .
- (٣٩) في السرائر ٣ : ٢٣٣ (الابن) .
- (٤٠) النساء : ١١ .
- (٤١) النساء : ١١ .
- (٤٢) النساء : ١١ .
- (٤٣) النساء : ١١ .
- (٤٤) النساء : ٢٣ .
- (٤٥) النساء : ٢٣ .
- (٤٦) النور : ٣١ .
- (٤٧) حكاة عنه الكليني في الكافي ٧ : ٨٨ .
- (٤٨) حكاة عنه الصدوق في الفقيه ٤ : ١٩٧ .
- (٤٩) رسائل الشريف المرتضى ٣ : ٢٥٧ - ٢٦٦ .
- (٥٠) السرائر ٣ : ٢٣٢ - ٢٤٠ .
- (٥١) مختلف الشيعة ٩ : ٥ - ١١ ، وفي طبعة مركز الإعلام الإسلامي ٩ : ٢٨ - ٣٨ .
- (٥٢) في إيضاح الفوائد ٤ : ٢٢٨ (الطبرسي) .
- (٥٣) مختلف الشيعة ٩ : ٢٤ ، وفي طبعة مركز الإعلام الإسلامي ٩ : ٤٥ - ٤٦ .
- (٥٤) كنز الفوائد في حل مشكلات القواعد ٣ : ٣٨٢ .
- (٥٥) إيضاح الفوائد ٤ : ٢٨٢ .
- (٥٦) أي على الأبوين .
- (٥٧) النساء : ١١ .
- (٥٨) أي على الأبوين .
- (٥٩) مختلف الشيعة ٩ : ١١٦ ، وفي طبعة مركز الإعلام الإسلامي ٩ : ١٣٠ .
- (٦٠) قواعد الأحكام ٣ : ٤٠٩ .
- (٦١) إيضاح الفوائد ٤ : ٢٨٧ .
- (٦٢) كنز الفوائد في حل مشكلات ٣ : ٤٣٢ .
- (٦٣) الدروس الشرعية في فقه الإمامية ٢ : ٣٥٧ .
- (٦٤) مختلف الشيعة ٩ : ١١٧ ، وفي طبعة مركز الإعلام الإسلامي ٩ : ١٣١ .
- (٦٥) المصدر نفسه ٩ : ١١٨ .
- (٦٦) مختلف الشيعة ٩ : ١١٨ ، وفي طبعة مركز الإعلام الإسلامي ٩ : ١٣٢ .
- (٦٧) الدروس الشرعية ٢ : ٣٧٠ ، الروضة البهية ٨ : ١٤٩ .
- (٦٨) غاية المرام في شرح شرائع الإسلام ٤ : ١٨١ .
- (٦٩) الدررة النجفية (منظومة في الفقه) : ١٩٣ - ١٩٤ .
- (٧٠) جواهر الفرائض : ١٤٥ ، قواعد الأحكام ٣ : ٣٧٤ .
- (٧١) جواهر الفرائض : ١٧٥ .



## المصادر والمراجع

- أعيان الشيعة : للسيد محسن الأمين العاملي، (ت ١٣٧١ هـ)، دار التعارف، بيروت.
- أمل الآمل : للشيخ الحر العاملي، (ت ١١٠٤ هـ)، مكتبة الأندلس في بغداد.
- إيضاح الفوائد في شرح القواعد : لفخر المحققين (ت ٧٧١ هـ)، المطبعة العلمية، قم.
- بحار الأنوار الجامع لدرر الأخبار : للعلامة محمد باقر المجلسي، (ت ١١١١ هـ)، مؤسسة الوفاء، بيروت.
- تذكرة الفقهاء : العلامة الحسن بن يوسف الحلبي، (ت ٧٢٢ هـ)، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم.
- جواهر الفرائض : للخواجه نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢ هـ)، مؤسسة الثقلين، قم.
- خاتمة المستدرک : للحاج حسين النوري الطبرسي، (ت ١٣٢٠ هـ)، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم.
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة : للعلامة الطهراني، دار الكتب العلمية، قم.
- رسائل الشريف المرتضى : للسيد علي بن الحسن الموسوي، (ت ٤٣٦ هـ)، دار القرآن، قم.
- رياض العلماء وحياض العلماء : للميرزا عبدالله أفندي (من أعلام القرن الثاني عشر) مطبعة الخيام، قم.
- السرائر : لمحمد بن إدريس الحلبي، (ت ٥٩٨ هـ)، مؤسسة نشر الإسلام، قم.
- غاية المراد : للشهيد الأول (ت ٧٨٦ هـ)، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، قم.
- غاية المرام في شرح شرائع الإسلام : للشيخ المفلح الصيمري البحراني من أعلام القرن التاسع الهجري، دار الهادي، بيروت.
- غنية النزوع : لحمزة بن زهرة الحلبي، (ت ٥٨٥ هـ)، مؤسسة الإمام الصادق، قم.
- الفرائض النصيرية : للخواجه نصير الدين الطوسي، (ت ٦٧٢ هـ)، مؤسسة الثقلين، قم.
- فهرس التراث : لمحمد حسين الجلالي، دليل ما، قم.
- قواعد الأحكام : للعلامة الحسن بن يوسف الحلبي، (ت ٧٢٦ هـ)، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم.
- الكافي : لمحمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩ هـ)، دار الكتب الإسلامية، طهران.



- الكافي في الفقه : لأبي الصلاح الحلبي (ت ٤٤٧هـ) ، مكتبة الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام في إصفهان واستقدنا من الطبعة الأخرى بتحقيق رضا أستاذي.
- كشف الالتباس عن موجز أبي العباس : للشيخ مفلح الصميري (من أعلام القرن التاسع الهجري) ، مؤسسة صاحب الأمر عليه السلام ، قم .
- كشف الحجب والأستار : لأحمد بن الحسين الخوانساري ، (ت ١٣٥٩هـ) ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام ، قم .
- كشف الرموز في شرح المختصر النافع: للفاضل الآبي ، (ت ٦٩٠هـ) ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم .
- كشف اللثام : للفاضل الهندي (ت ١١٢٧هـ) ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم .
- كنز الفوائد في حل مشكلات القواعد : للسيد عميد الدين الأعرج ، (ت ٧٥٤هـ) ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم.
- مختلف الشيعة : للعلامة الحسن بن يوسف الحلبي ، (ت ٧٢٦هـ) ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام ، قم .
- مستدركات أعيان الشيعة : للسيد حسن الأمين العاملي ، (ت ١٣٩٩هـ) ، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت.
- مقابس الأنوار ونفائس الأسرار في أحكام النبي المختار وآله الأطهار: الشيخ أسد الله الكاظمي ، (ت ٢٣٧هـ) ، الطبعة الحجرية.
- من لا يحضره الفقيه : للشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه ، (ت ٣٨١هـ) ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم .
- المذهب : للقاضي ابن البراج الطرابلسي (ت ٤٨١هـ) ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم.
- موسوعة طبقات الفقهاء: تأليف اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام ، قم.
- الوافي بالوفيات : لصلاح الدين خليل الصفدي ، (ت ٧٦٤هـ) ، فرانز شتاينر بفيسبادن .
- الوسيلة إلى نيل الفضيلة : لابن حمزة الطوسي ، (من أعلام القرن السادس الهجري) ، مكتبة السيد المرعشي ، قم .

